وزارة التخطيـط

الدائـــرة القـــانونية

النشـــرة الشهريـــة

لشهـــر كـــانون الاول ٢٠٢٣

اجتمـــاع

لجنـــة تقديم مشروع قانون حماية آمن المستثمرين

عقدت اللجنة يوم الخميس الموافق ٢٠٢٣/١٢/١٢ اجتماعها الثاني في وزارة التخطيط لتشجيع دور القطاع الخاص في الاستثمار الوطني وعقدت برئاسة الدكتورة هناء اسماعيل ابراهيم /مدير عام الدائرة القانونية بالإضافة الى ممثلين عن وقد جرى خلال الاجتماع مناقشة العمل بقانون الاستثمار والمعوقات التي تعيق تنفيذه اذ اطلعت اللجنة على عمل الهيأة من تقديم الطلب عن طريق المستثمر ولغاية حصوله على الاجازة الاستثمارية حيث تم الاتفاق على اعداد خارطة للحصول على الاجازات الاستثمارية وقد ارتأت اللجنة ان تكون هناك آليات عمل لكل جهة بالإضافة الى تحديد التوقيتات والمهام لهذه الجهات ولتوزيعها وتحديد المسؤوليات في ذات الوقت وتم مناقشة موضوع النافذة الموحدة وتفعيلها بالصورة الصحيحة للتوافق مع الغاية التي انشأت بشأنها حيث اوصت اللجنة باستضافة عدد من المستثمرين المعنيين بعدد من القطاعات وفي اكثر من محافظة كونهم الابرز في التعاون مع هيئة الاستثمار لمعرفة معوقات العمل قدر تعلق الامر بالتزامات المستثمرين والامتيازات التي تترتب لهم اضافة الى فقرة او مواد ضمن القانون بشان تمليك الاراضي التي تتعلق بالفرص الاستثمارية وسيتم تنظيم الامور بآليات عمل معتمدة للهيأة والضوابط او التعليمات التي تصدر بقرار مجلس الوزراء ويتحمل من يخالف المسؤولية القانونية اضافة الى الاستعانة بهيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية ليكون التدقيق والرقابة بصورة صحيحة.

اجتمـــاع

مبـــدأ تحليـــل الاثـــر التشريعـــي للقـــوانين

عقدت وزارة التخطيط يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٣/١٢/٢٠ اجتماعً مشتركاً مع البنك الدولي عبر منصة (زووم) الافتراضية بحضور الدكتورة هناء اسماعيل ابراهيم/ مدير عام الدائرة القانونية جرى خلاله مناقشة مبدأ تحليل الاثر التشريعي للقوانين وقد تم دراسة الاثار التشريعية للقوانين والتعليمات التي تبنتها بريطانيا بالقرن المنصرم حيث ان هذا المبدأ يسعى الى ان تكون الاهداف منسجمة مع خطط التنمية ولا علاقة لها فقط بالتدقيق القانونية وعدم مقاطعة القوانين فيما بينها او مخالفتها للتشريع حيث ان اهداف مبدأ حليل الاثر التشريعي هي ان تكون القوانين والتعليمات التي يسنها اصحاب المصلحة لتحقيق هدف كل وزارة او الجهات المعنية من خلال القوانين التي تسنها حيث جرى الاتفاق على تهيئة عدد من الموظفين من الاختصاصات كافة كون ان وزارة التخطيط هي نقطة الانطلاق لأعداد مجموعة متدربين لتدريب باقي الوزارات او الجهات الحكومية الاخرى فضلاً عن جهات القطاع الخاص للتوعية به واهميته في تحقيق الاستقرار القانوني على ان تكون القوانين والتشريعات انعكاساً لرؤية الحكومة .

إنجـــــازية الدائـــرة القـــانونية خـــلال شهـر كـــانون الاول/٢٠٢٣

- قســـم الاستشـــارات والاتفـــاقيات :

عدد الاستشارات القانونية	٦٠
عدد الاتفاقيات (بيان الرأي)	٥٤
بيان الرأي حول الوظيفة العامة	٥٣
وحدة التعويض	٢٧

- قســـم التشريعـــات :

بيان رأي	٤٠
مشاريع القوانين والتعليمات والانظمة	٢٠

- قســم الحقــوق :

عدد اللجان المشكلة	٩
تدقيق اللجان التحقيقية	٧
اللجان التي تم مصادقتها	١
تدقيق العقود	٢٨
العقود المصادق عليها	٢١
تعهدات وكفالات وبراءة ذمة	٢٤
عدد الدعاوى المحسومة	٣٢
الحجوزات	٨٣
الاملاك	٢٨
تباليغ ومفاتحات الدعاوى وبيان رأي	٢٠
حقوق الانسان	٣٢

- قســـم تصنيـف شركـــات المقـــاولات والمقـــاولين :

اصدار هويات خلال شهر كانون الاول /٢٠٢٣	١١
تدقيق اوليات شركات القائمة السوداء	٩
تدقيق اوليات شركات صحة الصدور	٣٤٠

- قســـم معلومـــات المقـــاولين :

استفسارات وكتب القائمة السوداء	٣١
صحة الصدور وسلامة الموقف القانوني	٣٠٠

- قســـم الارشيـــف

عدد الكتب الواردة	١٠١٩
عدد الكتب الصادرة	٣٢٥
عدد المذكرات الصادرة	٣٠٠
عدد الكتب الواردة الى شعبة ارشيف المقاولين	٥٦٠
عدد الكتب الصادرة عن شعبة ارشيف المقاولين	٤٠٠

- شعبـــة المكـــاتب الاستشـــارية غيـر الحكوميـــة

بيان الرأي وصحة الصدور	٢٢
جلسات لجنة المكاتب الاستشارية غير الحكومية	١
المكاتب التي عرضت على اللجنة	٤
الاجتماعات	١
عدد الطلبات المقدمة (التجديد)	٤